اعمال البر والإحسان

تنظيم الإحسان

لحضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا

" لعل مشكلة التسول والمتسولين فى مصر من أعقد المشاكل التى يواجهها المصلح الاجتماعى ، اذ أن التشريع الذى يحرم هذه المهنة الشائنة لا يكفى وحده لحلها ، بل لا بد لعلاجها من تدبير وسائل العيش لجيش المتسولين الذين تغص بهم شوارع مدننا الكبرى ، وفى هذا المقال الممتع يشخص حضرة صاحب السعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا بقدرته المعروفة حالة الداء ويصف أنجع وسائل العلاج " .

" المحرر "

إن مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية فى مسألة الاحسان هى قبل كل شىء مهمة تنظيم. فهى فضلا عما تقوم به من الدعوة الى الاحسان والعمل على تقوية عاطفة البر فى النفوس، يجب عليها أن تعنى بتنظيم عملية الاحسان ذاتها .

فالإحسان فى مصر فوضى ، لا يفهم فى الغالب على حقيقته ، ولا يوضع فى مواضعه الصحيحة، والإحسان لا يكون إحسانا ولا يحمد بذله إلا إذا وضع فى موضعه وصرف لمستحقه وقصد به حقا عون بائس أو إغاثة منكوب .

أما إحسان الشوارع الذى غدا أعم مظاهر الإحسان فى مصر ، فهو بالرغم مما يحدوه

الاجتماعى . والسؤال أمر سهل على ذوى النفوس الصغيرة يشجعه الاستتار وجهل السائل، ولا يحجم بعض القادرين عن مزاولته لسهولته، وهو مهما تكن الصور التى لا يخرج عن معنى التسول الشائن .

أما التسول فقد غدا مع الأسف حرفة أصلية منظمة تضم جمهورا كبيرا من الناس فى العاصمة وفى جميع مدن القطر ، ويسعون الى الارتزاق من هـذه الحرفة السهلة الوسائل والمظاهر ، وقل أن يوجد بينهم المعوز المستحق . وهم يعملون على استدرار المحسنين بوسائل خادعة فيتظاهرون بالمرض والعمى والبؤس الطاحن ، ومنهم من الأطفال وذوى العاهات للتكسب، وغير ذلك مما هو معروف ذائع ، وقد ظهر فى المناسبات والوقائع التى طرحت أمام القضاء ، أن من بين هؤلاء المتسولين المحترفين لهم مال وعقار حققوه بواسطة هذه الحرفة الشائنة.

ولا يخفى ما لمثل هـذه المناظر المزرية التى تبدو بها جموع المتسولين فى العاصمة ، الأثر فى نفوس زوارنا الأجانب، ولقد ارتفعت الأصوات مرارا بالشكوى من هذه وبالرغم مما بذله معالى عبد السلام الشاذلى باشا أيام أن كان محافظا للعاصمة وما يبذ وهو وزير الشؤون الاجتماعيـة لتطهير العاصمة من جموع المتسولين ، فلا تزال تو جموع كثيرة تتجول فى أرقى أحيائها وشوارعها ، وتسيغ بذلك عليها منظرا سيئا يدعوا الأسف.

وانتشار التسول على هذا النحو يرجع من بعض الوجوه الى هـذا النوع من الـ الرخيص الذى يبذل فى غير موضعه . فلولا تشجيع المحسنين لهذا الجيش من المتسولين معظمهم من الميدان ولما أصبح التسول كما هو اليوم حرفة رائجة تجذب الكثيرين ا

وهذه مسألة خطيرة نرجو أن تنال من عناية وزارة الشؤون الاجتماعية أعظم قسط بكل ما وسعت لمكافحة هذا الوباء الاجتماعى وتطهير البلاد من هذا الجيش الخطر . بإعادة النظر فى قانون التشرد لتشديد العقوبة على جريمة التسول ، وسد جميع ثغرا القانون التى لا تزال تسمح لهذا الجيش بالظهور آمنا فى جميع أنحاء القطر .

النواحى والمرافق الانسانية اجتماعية كانت أو علمية أو إصلاحية ، وعلى هـذا النحو يفهم الإحسان فى جميع الأمم المتمدينة . ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن كثيرا من المنشآت العلمية والصحية والبحوث الطبية والفنية والمستشفيات العظيمة فى أوربا وأمريكا يقوم على هبات المحسنين .

وإذن ففى مقدمة المهام التى يجب أن تعنى بها وزارة الشؤون الاجتماعية تنظيم هـذا الاحسان الشامل . وأفضل وسيلة لتنظيمه هى تنظيم الجمعيات الخيرية وتوجيهها إلى صرف أموال الإحسان فى خير وجوهها .

ولهذا يجب أن تقوم هذه الجمعيات على أسس متينة، وأن يوكل أمرها إلى أشخاص من ذوى المكانة والنزاهة ، وأن تحصر مهمتها فى أعمال البر وبذل الاحسان الحقيق لمستحقيه بعيدا عن التأثر بأى غرض أو هوى . ويجب أن يوضع نظام للإشراف على أعمال هذه الجمعيات وتصرفاتها من الناحيتين المالية والاجتماعية، والتأكد من انفاق الأموال المرصودة فى وجوهها الخيرية الصحيحة . ولدينا فى مصر طائفة من هذه الجمعيات بلغ بعضها مكانة رفيعة وقام بمهمته خير قيام . فهذه لا يضيرها مثل هـذا الإشراف . ولكن توجد الى جانبها جمعيات كثيرة تحتاج لمثل هذا الاشراف فى مراقبة أعمالها ومنع الأدعياء والمخادعين من الانتفاع بأموالها تحت ستار الاحسان بغير حق . ومما يدعو الى الغبطة أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد بدأت بالفعل فى وضع مشروع قانون لتنظيم الجمعيات الخيرية والاشراف عليها ونرجو أن يكون هذا المشروع محققا للغاية المنشودة . وذلك على ألا تتعرض الجمعيات الخيرية من جراء تنفيذه لفقد حريتها أو لطغيان الأداة الحكومية على أعمالها .

ثم انه يجب أن تنسق أغراض هذه الجمعيات وأن يتجه كل منها إلى ناحية معينة من نواحى البر فلا تتجه جميعا إلى ناحية أو نواح متشابهة وتهمل بذلك باقى النواحى . فإذا وجد باب من أبواب البر إلا تعنى بشأنه الجمعيات الخيرية القائمة وجب أن تنشأ جمعية أو أكثر للعناية به . وإذا كان البر مهما تنوعت أبوابه محمودا دائما ، فإنه يحسن مع ذلك أن تقدم من وجوهه ما تقضى به حاجة المجتمع المصرى .

ولا بأس أن تكون ضريبة يؤديها كل مسلم، فليس فى الشريعة السمحة ما يمنع ف
بهذه الصورة . ويرصد دخلها لمشاريع البر والإصلاح الاجتماعى الخاصة بالمسا
أنه يجب على كل فرد من أفراد الأمة القادرين أن يخصص للإحسان بابا فى مي
الزكاة خير كفيل بتحقيق هذه الغاية .

ويلحق بهذا الباب باب شرعى آخر هو دخل بيت المال من التركات
لها . فهذه التركات يجب أن تضم إلى موارد الإحسان وأن ترصد لأعمال ال
بيت المال يقوم من قبل فى دول الإسلام بمثل هذه المهام الخيرية .

كذلك يجب أن يوضع مشروع لتنظيم اليانصيب أهلى وهو مشروع بحث من
الضرورة تقضى بتنفيذه نظرا لما يسود مسألة اليانصيب من الفوضى، فهى ف
مصادرها بتعدد الجمعيات والهيئات المختلفة قد أصبحت بظروفها الحاضرة
فى صوابه ونزاهته . ولكنه يغدو بما يسبغ عليه الطابع الحكومى من الثقة عما
تخصص موارده لصندوق الإحسان وتوزع على الجمعيات الخيرية كل
من جهود فى أعمال البر . وبذلك نتلافى ما يقترن اليوم بأعمال اليانصيب التى تز
والأفراد من مساوئ مالية واجتماعية عديدة. وقد يحسن ألا تدير الحكومة بنفسه
بل تكل أمره إلى لجنة من رجال الجمعيات الخيرية المعروفين بالنزاهة ومن بعض
والأعمال ويكون للحكومة بعد ذلك حق الإشراف على تصرفات هذه اللجنة .

هذا ويمكن أن تغدو الأعياد العامة والمناسبات القومية الهامة مواسم
إذا أحسن تنظيمها وتوجيهها لمثل هذه الغاية .

ولا يسعنى فى الختام إلا أن أتمنى لوزارة الشؤون الاجتماعية كل توفيق ف
المهمة الاجتماعية والاصلاحية الجليلة ما

حافظ